حكومة عموم فلسطين دراسة في ظروف النشأة وآلية الانهيار

د.أديب صالح عبد أللهيبي
جامعة كركوك / كلية التربية/ قسم التاريخ

المُقدمة

كشفت الحرب العربية _ الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨، صعوبة تحقيق الوعود التي تغنى بها الزعماء العرب أمام شعوبهم والتي دعت إلى تحرير فلسطين وتخليصها من أيدي الصهاينة.

دفعت هذه التطورات الفلسطينيين إلى ضرورة تنظيم أنفسهم ليكونوا أكثر فاعلية وسط هذه التطورات ، لذا عملوا على إيجاد كيان سياسي يمثلهم على أرض الواقع ، أخذ صيغة هيئة مدنية تتولى إدارة شؤون فلسطين عُرفت هذه الهيئة بحكومة عموم فلسطين، التي أعلن عنها في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨. وأن تتولى هذه الحكومة إدارة الأراضي الخاضعة لسيطرة القوات العربية كافة ، والأراضي المحتلة من العصابات الصهيونية بعد تحريرها.

يحاول البحث أن يوضح طبيعة الأسباب التي دفعت الفلسطينيين إلى المطالبة بتشكيل كيان سياسي على جزء من أرض فلسطين ، والظروف التي مهدت إلى ظهور حكومة عموم فلسطين، كما أنه يسلط الضوء على الموقف العربي من ظهور تلك الحكومة، وتحديداً الدول التي أسهمت بشكل مباشر في حرب فلسطين(إمارة شرق الأردن ، مصر ، العراق، سوريا ، لبنان ، المملكة العربية السعودية)، إذ كان لمواقف هذه الدول والتي اتصفت بالتباين أثر واضح في مدى استمرارية حكومة عموم فلسطين وبقائها. فضلاً على مواقف بعض الدول الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة .

الظروف الممهدة لتشكيل حكومة عموم فلسطين

إن تشكيل كيان سياسي فلسطيني مستقل طرح بشكل رسمي خلال اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في عالية في لبنان خلال المدة ٧-١٠تشرين الأول ١٩٤٧[١]،عندما اقترح محمد أمين الحسيني[٢]على رؤساء الحكومات العربية الحاضرين في الاجتماع إقامة حكومة عربية في فلسطين تأخذ على عاتقها سد الفراغ الذي ينجم عن انسحاب[٣] القوات البريطانية من فلسطين[٤]

قوبل مقترح الحسيني بالرفض الشديد من قبل جامعة الدول العربية التي وجدت فيه خروجا على الإجماع العربي المتبع في التعامل مع القضية الفلسطينية[٥]،الذي يؤكد على استقلال فلسطين ،وإنهاء الانتداب البريطاني ، ورفض أي محاولة تسعى لتجزئة فلسطين[٦]

وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين في ٢٩تشرين الثاني١٩٤٧ [٧]، طرأ بعض التغيير على موقف عدد من الدول العربية بشأن الأسلوب المتبع حيال تطورات القضية الفلسطينية ، عندما دعا رئيس الحكومة المصرية محمود فهمي النقراشي[٨] في ٨ كانون الأول ١٩٤٧، خلال اجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة إلى تأسيس إدارة محلية في فلسطين ، ورشح لرئاستها محمد أمين الحسيني[٩].

قُبلت دعوة النقراشي بمعارضة وفود العراق وسورية والسعودية التي طلبت أن ينصب الاهتمام على مناقشة السبل التي تؤدي إلى تحرير فلسطين، دون أي حلول أخرى[١٠]

إن المعارضة العربية لم تمنع الهيئة العربية العليا من البحث عن آلية تشكيل الكيان الفلسطيني الجديد، إذ أعلنت الهيئة في بيان أصدرته في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨، شكل الإدارة المحلية الفلسطينية والتي تتكون من رئيس أعلى (رئيس للمجلس الأعلى)، مجلس وطني عام ، مجلس تنفيذي له رئيس مسؤول ينال ثقة المجلس الوطني العام[١١].

لم يدفع بيان الهيئة العربية الدول العربية المعارضة إلى تغيير موقفها وتأييد قيام حكومة فلسطينية، اذ رفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في شباط ١٩٤٨، طلباً تقدم به محمد أمين الحسيني دعا فيه إلى اتخاذ قرار بتشكيل إدارة محلية تتولى المسؤولية بعد انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين. وقد عللت الدول العربية رفض طلب الحسيني بأن الاقتراح سابق لأوانه[١٢] ، إذ صرح وزير الخارجية العراقي حمدي الباججي[١٣] ، سبب رفض اللجنة السياسية لطلب الحسيني بقوله: ((إن الأمر هو إنقاذ الدول العربية لفلسطين من الصهيونية وتجنب بحث كل ما يعرض هذه المصلحة للخطر، وبعد الانتصار على الصهيونية فأمر حكومة فلسطين... يعود على الفلسطينيين أنفسهم ، وهذا حقهم الصريح ، والحكومات العربية لن تتدخل))[١٤] .

كررت الهيئة العربية العليا مطالبتها بإقامة حكومة فلسطينية مستقلة في برقية وجهتها إلى مجلس الجامعة العربية في ١٢ نيسان١٩٤٨،لكنها جوبهت بالرفض من قبل مجلس الجامعة[١٥].

من جانبهم استغل الصهاينة تطورات الأحداث، وانسحاب بريطانيا من فلسطين فأعلنوا في ١٤أيار١٩٤٨، قيام دولة(إسرائيل) في الجزء المخصص لهم من فلسطين حسب قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة[١٦].

أسفرت هذه التطورات عن دخول الجيوش العربية[١٧] إلى فلسطين ووقوع الحرب العربية_الصهيونية الأولى في ١٥ أيار ١٩٤٨،التي أسفرت عن احتلال العصابات الصهيونية لنحو ٧٦% من مساحة فلسطين، وطرد نحو (٩٠٠)ألف فلسطيني منها[١٨] ، وأصبحت الضفة الغربية خاضعة لسيطرة الجيش الأردني، وقطاع غزة خاضعاً للجيش المصري[١٩].

إن ما استجد من أحداث دفع الهيئة العربية أن تطالب وبإلحاح مجلس الجامعة في ٨ تموز١٩٤٨، بالموافقة على إنشاء حكومة فلسطينية تكون مسؤولة أمام مجلس وطني يمثل البلاد[٢٠]، تدارست الجامعة العربية الموضوع وأبدت مرونة في موقفها وأعلنت موافقتها في ١١ تموز ١٩٤٨،على تشكيل إدارة مدنية مؤقتة تكون بمثابة نواة حكومة ، تكون خطوة مقابلة لما فعله الصهاينة في إعلان (دولتهم)[٢١]

حددت الجامعة العربية مهام الإدارة الجديدة في تسيير الشؤون الإدارية المدنية العامة، والخدمات الضرورية[٢٢].

وتألف مجلس الإدارة المدنية على النحو الآتي[٢٣]:

١- رئاسة المجلس والشؤون الإدارية العامة أحمد حلمي باشا.
٢- الأمن العام الداخلي جمال الحسيني.
٣- الشؤون الاجتماعية عوني عبدالهادي.
٤- الخدمات الصحية الدكتور حسين فخري الخالدي.
٥- المواصلات سلمان طوقان.
٦- القضاء علي حسنة.
٧- الاقتصاد الوطني رجائي الحسيني.
٨- شؤون الدعاية يوسف صهيون.
٩- الشؤون الزراعية أمين عقل.

حدد البيان الواجبات المناطة بمجلس الإدارة والتي يجب أن تسخر لمصلحة الفلسطينيين ولمصلحة الجيوش العربية الموجودة في فلسطين ، وأن تسترشد بتوجيهات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ودعا البيان الفلسطينيين كافة إلى تأييد وتسهيل عمل المجلس[٢٤].

عبَرت اللجنة السياسية في بيانها عن أملها في أن يكون تشكيل الإدارة المدنية فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولي شؤونهم بأنفسهم، ومقدمة لممارسة استقلالهم[٢٥].

أبدت العديد من الأوساط الرسمية العربية شكوكها في إمكانية تحقيق دعوة الجامعة العربية ، إذ عبر أحمد فرج طايع قنصل مصر في القدس في تقرير بعثه إلى القاهرة في ٢٨تموز١٩٤٨،عن شكوكه في نجاح الجهاز الإداري نظراً للمجاملات التي طغت في اختيار أعضائه، وعدم انسجامها إذ أشار في تقريره المرسل إلى القاهرة في ٢٨ أب١٩٤٨، إلى أن الهيئة المشكلة لم تجرِ اجتماعا واحدا حتى كتابة التقرير، وأنها ولدت ميتة. على حد وصفه[٢٦].

تأليف حكومة عموم فلسطين

كان حلول خريف ١٩٤٨، إيذاناً بظهور حكومة عموم فلسطين، لما شهده من تطورات أدت دورا مهما في التحول الايجابي في الموقف العربي حيال مطالب المفتي بتشكيل حكومة عربية في فلسطين.

كانت مقترحات الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت في ٢ أيلول١٩٤٨ من الأسباب التي دفعت بالموقف العربي أن يأخذ بذلك التوجه لما تضمنه من حلول أثارت استهجان بعض الأطراف العربية[٢٧]، وجاء في المقترحات ((تنشأ في فلسطين ، دولتان مستقلتان عربية ويهودية مع وحدة اقتصادية بينهما ، ويستفتى عرب فلسطين لمعرفة ما إذا كانوا يريدون الانضمام إلى شرق الأردن أم يفضلون البقاء مستقلين)) [٢٨]، وبين برنادوت أن مقترحاته جاءت بسبب عدم وجود رغبة عربية حقيقية في إنشاء حكومة فلسطينية أسوة باليهود[٢٩] .

فضلاً على مقترحات برنادوت كان لاقتراب انعقاد جلسات الجمعية العامة في أيلول ١٩٤٨، حافزاً كبيراً لمصر المؤيدة لإنشاء حكومة فلسطينية ، والتي دعت إلى ضرورة وجود من يمثل الفلسطينيين بشكل رسمي في اجتماعات الجمعية العامة[٣٠].

يبدو إن الإصرار المصري في تأليف حكومة فلسطينية لا يعود بشكل أساسي إلى انعقاد الجمعية العامة ومن يمثل الفلسطينيين فيها، بل إن المقترحات التي تقدم بها برنادوت والتي تدعو إلى ضم الجزء غير المحتل من فلسطين تحت حكم الملك عبدالله أسهم بشكل فاعل نحو هذا التوجه.

إن هذه التطورات كانت كفيلة في أن تجعل اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن توافق في ٨ أيلول ١٩٤٨، على طلب مصر بقيام حكومة فلسطينية[٣١].

وعلى هامش اجتماعات الجامعة العربية عبر رئيس الحكومة السورية جميل مردم[٣٢] ، خلال لقاء جمعه مع الوصي على عرش العراق الأمير عبدالاله في القنصلية العراقية في القاهرة في ١٠ أيلول ١٩٤٨، عن موقف حكومته الداعم لقرار الجامعة العربية والداعي لإنشاء حكومة فلسطينية ، فيما اقتصرت معارضة الأمير عبدالاله على إبعاد الحاج محمد أمين الحسيني عن التشكيلة الحكومية ، وان لا يكون له دور فيها[٣٣].

وللوصول إلى إجماع عربي ، كلفت الحكومات العربية رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح بالسفر إلى عمان ومحاولة إقناع الملك عبدالله بقبول قيام حكومة فلسطينية، غير أن محاولة رياض الصلح باءت بالفشل[٣٤] ،وبين الأمير عبدالله سبب رفضه في رسالة بعثها إلى المرشح لرئاسة حكومة عموم فلسطين أحمد حلمي عبد الباقي[٣٥] في ١٦ أيلول ١٩٤٨،جاء فيها((إن الحكومة الهاشمية الأردنية لا تسمح لأي تشكيل يقطع على أهل فلسطين حريتهم في

إقرارهم ما يشاءون بعد انتهاء المعضلة الحاضرة، وإنها لا تسمح لأي تشكيل يرمي لمنافع أشخاص...))[٣٦] .

قدم الوسيط الدولي برنادوت في ١٦ أيلول١٩٤٨، تقريرا[٣٧] إلى الأمين العام للأمم المتحدة خلص خلاله إلى ضرورة إدماج الإقليم العربي من فلسطين إلى إمارة شرق الأردن ، وجعل القدس تحت وصاية الأمم المتحدة[٣٨].

أعلن عن مقترحات برنادوت بشكل رسمي في ٢٠ أيلول ١٩٤٨، وجاء فيها إن الروابط الاقتصادية والسياسية والتاريخية، كافية لضم القسم العربي من فلسطين بأمارة شرق الأردن[٣٩]

رفضت الدول العربية التقرير رفضاً قاطعاً لأنها لم تكن تقبل بأي مشروع يستند إلى قرار التقسيم، فيما يعود الرفض الأردني كون التقرير يدعو إلى إخراج الجيش الأردني من القدس ، وهو أمر كان يرفضه الأمير عبدالله بشدة لما تمثله القدس من أهمية سياسية ودينية لدى العالمين العربي والإسلامي وبالتالي إن القبول بالتقرير من شأنه أن ينعكس سلبا على الأردن[٤٠] .

جاءت مقترحات برنادوت منسجمة وطموحات الأمير عبدالله في ضم الأجزاء العربية من فلسطين إلى إمارة شرق الأردن، ومنع قيام حكومة فلسطينية مستقلة ، وللوصول إلى تلك الغاية بعث الأمير عبدالله برسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام، في ٢٠ أيلول ١٩٤٨، جاء فيها ((... إن القيام بعمل كهذا في رأينا هو الرجوع إلى ما كانت عليه الحال قبل ١٥ أيار ، وبما أن الجيش الأردني يقاتل اليوم في القدس الشرقية فأنا لا استطيع إدخال أيد ثانية ضمن مسؤوليات حكومتنا العسكرية بالأخص الأشخاص الذين يرغبون الحكم ويسعون إليه(في إشارة إلى المفتي، وأحمد حلمي عبد الباقي) ... وأن تشكيل حكومة كهذه يفرض على أهل فلسطين دون اختيارهم، وهذا أمر لا نوافق عليه وسنحاول منعه))[٤١]

قوبلت مقترحات برنادوت برفض عربي[٤٢] ، وبينت الحكومة المصرية أن المصلحة العامة تقتضي إقامة حكومة فلسطينية بالتنسيق مع المفتي محمد أمين الحسيني وزعماء الهيئة العربية العليا، في المناطق المسيطر عليها من قبل الجيش العربي، واقتنعت الجامعة العربية بوجهة النظر المصرية وأعلنت في ٢٣ أيلول ١٩٤٨، موافقتها تشكيل حكومة فلسطينية في غزة ، عُرفت بحكومة عموم فلسطين[٤٣] ، برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي والذي تولى وزارة الداخلية أيضا، وضمت الحكومة جمال الحسيني وزيرالخارجية، رجائي الحسيني وزيرالدفاع ، أمين عقل وزير الزراعة عوني عبدالهادي وزير الشؤون الاجتماعية. الدكتور حسين فخري

الخالدي وزير الصحة.أكرم زعيتر وزير المواصلات.علي حسنة وزير العدل. ميشيل ابيكاريوس وزير المالية. يوسف صهيون وزير الدعاية.موسى فريج وزير الاقتصاد. [٤٤]

رفع رئيس حكومة عموم فلسطين عشية الإعلان عن حكومته مذكرة إلى الحكومات العربية ، وأمين عام جامعة الدول العربية جاء فيها:((أتشرف بإحاطة معاليكم علما بأنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم واستنادا إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها تقرر إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها، دولة مستقلة واقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين، على اسس ديمقراطية وإنني انتهز هذه المناسبة للإعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا))[٤٥]

وتعهد رئيس حكومة عموم فلسطين في برقية رفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول ١٩٤٨، أن تستند حكومته على المبادئ الديمقراطية ، وتعمل على حماية حقوق الأقليات ، والحفاظ على الأماكن المقدسة، وضمان حرية العبادة فيها لجميع الطوائف[٤٦]

اتخذت حكومة عموم فلسطين من قطاع غزة المدار من مصر مقرا لممارسة أعمالها، وأعلنت عن رفضها لمشروع تقسيم فلسطين، وادعت أنها صاحبة السلطة الفعلية على جميع فلسطين واتخذت من القدس عاصمة لها[٤٧]

استقبل الشعب الفلسطيني في غزة إعلان تشكيل الحكومة بفرح غامر حيث أقيمت المهرجانات بهذه المناسبة [٤٨] .

ونجح محمد أمين الحسيني الذي وصل غزة في ٢٧ أيلول١٩٤٨ قادما من القاهرة وبالتنسيق مع أمين عام جامعة الدول العربية ، ورئيس حكومة عموم فلسطين [٤٩]، بعقد مؤتمر[٥٠] في٣٠ أيلول ١٩٤٨[٥١].

قرر المؤتمرون في ختام المؤتمر اعتبار الأول من تشرين الأول ١٩٤٨، يوم استقلال فلسطين بحدودها الطبيعية خلال فترة الانتداب البريطاني، ورفض قرار تقسيم فلسطين[٥٢].

وتم خلال المؤتمر إعداد مسودة دستور[٥٣] فلسطين حددت فيه السلطات العليا في حكومة عموم فلسطين وكانت على النحو الآتي[٥٤] :

١- مجلس وطني يتكون من ممثلي شعب فلسطين .

٢- مجلس أعلى يتكون من رئيس المجلس الوطني ، ورئيس المحكمة العليا ورئيس الحكومة ، ويكون رئيس المجلس الوطني رئيسا له، ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية أو الملك فيدعو لإنقاذ المجلس الوطني ويكلف من يراه مناسبا لرئاسة الدولة ويصادق على تشكيل الحكومة.

٣- الحكومة وتتكون من رئيس وأعضاء

٤– مجلس الدفاع ويكون برئاسة رئيس المجلس الوطني وعضوية رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

الموقف العربي من تأليف حكومة عموم فلسطين.

تباينت المواقف العربية واتسمت بعدم الانسجام الواضح حيال إعلان حكومة عموم فلسطين ، وكانت إمارة شرق الأردن من أشد المعارضين لتلك الحكومة[٥٥] ، في حين اعترفت بها كل من مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية واليمن وعملت على استمرارها[٥٦].

وكان هذا التفاوت في المواقف منسجما مع مصلحة كل طرف في التعامل مع المستجدات التي طرأت على القضية الفلسطينية إذ وجد الملك عبدالله في الاعتراف بحكومة عموم فلسطين تأييداً ضمنياً لمشروع تقسيم فلسطين الذي رفضته الدول العربية حين صدوره ، كما أن وجود حكومة عموم فلسطين من شأنه أن يؤدي إلى عودة الوضع المضطرب في فلسطين إلى ما كان عليه قبل انتهاء الانتداب البريطاني ، وان الدول العربية حسب مايراه الملك عبدالله بحاجة في الوقت الحاضر إلى توحيد السلطات لا إلى خلق سلطة جديدة تتدخل في عمل السلطات العسكرية داخل فلسطين وتحديداً سلطة الفيلق العربي التابع لهُ وفي ذلك تهديد لمصالحه في الضفة الغربية[٥٧]، كما أنه وجد أن حكومة عموم فلسطين قد أُسست بتشجيع من مصر وبدعم من جامعة الدول العربية. وأن نجاح عمل الحكومة مستقبلا من شأنه أن يؤدي إلى امتداد النفوذ المصري إلى الضفة الغربية بعد أن ضمنت مصر السيطرة على قطاع غزة مقر حكومة عموم فلسطين[٥٨]

توضح الرسالة التي بعثها الملك عبد الله إلى رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي مدى تصلب موقف الملك عبدا لله المعارض لاستمرار وجود حكومة عموم فلسطين وجاء في الرسالة (...إننا نخشى على سلامة بلادنا ومركزها من أي دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين تنتسب إلى العرب فتضعف عن البقاء أو يستحوذ عليها اليهود ، أو بمجرد تكيفها تعترف بها منظمة الأمم المتحدة التي اعترفت باليهود فيكون التقسيم أمرا واقعيا الأمر الذي حاربنا ضده وفي هذا قطع الطريق على أهل فلسطين في أن يختاروا لأنفسهم مايريدون بعد انتهاء المعضلة ... إننا تفاديا من تسبب أمين الحسيني ومن معه من أن تشبثاتهم ستجر إلى مافيه إخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها أقول إنني سأحارب هولاء كما أحارب اليهود)[٥٩] .

ولإقناع الدول العربية للتخلي عن دعم حكومة عموم فلسطين بعث الملك عبدالله في ٣٠ أيلول ١٩٤٨، برسالة إلى رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح بين خلالها إن القبول بحكومة عموم فلسطين معناه القبول بقرار التقسيم الذي رفضته الدول العربية وقاتلت دون تحقيقه[٦٠] ، وبعث برسالة مشابهة في اليوم نفسه إلى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل

دعا خلالها المملكة العربية السعودية إلى التريث وعدم التسرع في الاعتراف بحكومة عموم فلسطين[٦١] .

إن أبعاد الموقف الأردني تجاه حكومة عموم فلسطين تتفق وما ادعاه ((أفي شلايم)) الأستاذ في جامعة اوكسفورد في كتابه (التواطوء عبر الاردن) عندما ذكر أن هناك اتفاقاً مسبقاً وكاملا بين الهاشميين والحركة الصهيونية وكان جوهر الاتفاق أنه عندما يسري مفعول قرار التقسيم وينتهي الانتداب البريطاني على فلسطين فإن دولة يهودية سوف تعلن على الفور في الجزء المخصص لليهود بمقتضى قرار التقسيم وأما بالنسبة للجزء المخصص للعرب فإنه ينضم إلى شرق الأردن بحيث لا يكون هناك داع لدولة فلسطينية تنشأ بين إسرائيل وبين نهر الأردن[٦٢]

وبصرف النظر عن مدى مصداقية هذه الرواية ،إلا أن الموقف الأردني كان ضد قيام كيان فلسطيني مستقل في الجزء غير المحتل من فلسطين كون هذه الحكومة ستكون بمثابة المنافس الأقوى لسلطة الملك عبدالله التي شملت الضفة الغربية والقدس الشرقية ، وبالتالي فمن المؤكد أن يرفض الأمير عبدالله وجود حكومة عموم فلسطين سواء باتفاق مع بريطانيا أو بعدمه كون ذلك يتعارض مع مصلحة الأردن .

ولإضعاف حكومة عموم فلسطين من خلال تجزئة الرأي العام الفلسطيني حيالها، شجع الأمير عبدالله على عقد مؤتمر فلسطيني في عمان برئاسة سليمان تاجي الفاروقي[٦٣] في ١ تشرين الأول ١٩٤٨، وقرر المؤتمر عدم قبول القرارات الصادرة عن مؤتمر غزة وأعلن عدم شرعيتها ، ودعا المؤتمر الملك عبدالله إلى وضع أراضي فلسطين الخاضعة لسيطرة بلدان عربية أخرى تحت حمايته[٦٤] ، كما فوض المؤتمر الملك عبدالله التحدث باسم الفلسطينيين [٦٥] ،وكتب المؤتمر إلى مجلس جامعة الدول العربية بمقرراته التي أكدت أن الملك عبدالله هو الممثل الوحيد لشعب فلسطين[٦٦]،وأن حكومة عموم فلسطين تتناقض وإرادة الفلسطينيين، وأن إمارة شرق الأردن وفلسطين تكونان وحدة جغرافية واحدة[٦٧] .

وتأكيدا لموقفه المتشدد الرافض لتشكيل حكومة عموم فلسطين ، صرح الملك عبدالله في مؤتمر صحفي عقده في ٤ تشرين الأول ١٩٤٨ في عمان أن قبوله بهذه الحكومة هو أمر لا يتحمل مسؤوليته أمام الله والتاريخ، وأضاف إن الحل هو أن تحل حكومة غزة نفسها بنفسها[٦٨].

من جانبها حاولت مصر التقليل من مخاوف الملك عبدالله واستيائه من وجود محمد أمين الحسيني في قطاع غزة ، عندما أقدمت على نقل الحسيني مُكرها إلى القاهرة في ٣ تشرين الأول ١٩٤٨[٦٩].

قُوبلت هذه المواقف بالرفض والاستياء من قبل حكومة عموم فلسطين .إذ عبر وزير خارجية حكومة عموم فلسطين جمال الحسيني عن استهجانه لعدم وجود أي تقدم حقيقي في مسألة الاعتراف العربي بحكومة عموم فلسطين، خلال لقاء جمعه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٨، وأكد الحسيني إن حكومة عموم فلسطين مستمرة في تنظيم أعمالها على الرغم من تأخر الاعتراف العربي بها[٧٠] .

كان العراق في مقدمة الدول العربية التي اعترفت بحكومة عموم فلسطين عندما أعلن مجلس الوزراء العراقي في ١١ تشرين الأول ١٩٤٨،عن اعترافه بتلك الحكومة[٧١] .

وأعلنت سوريا ولبنان عن اعترافهما بحكومة عموم فلسطين في ١٥تشرين الاول١٩٤٨[٧٢] .

وأعلنت المملكة العربية السعودية عن اعترافها ببرقية بعثتها وزارة الخارجية إلى أحمد حلمي عبد الباقي جاء فيها: (إن المملكة العربية السعودية تعترف بحكومتكم وترجو لكم التوفيق والنجاح))[٧٣].

إن الاعتراف العربي بحكومة عموم فلسطين اقتصر على الناحية الإعلامية ، ولم ترافقه أي إجراءات رسمية وتبادل دبلوماسي مما يوحي بأن الدول العربية كانت تدرك صعوبة استمرار هذه الحكومة [٧٤].

إن الظروف التي أعلن خلالها عن تشكيل حكومة عموم فلسطين كانت غير مستقرة ، إذ إن الحرب مازالت مستمرة ونتائجها غير محسومة ، فضلاً على ذلك إن قطاع غزة مقر حكومة عموم فلسطين كان ساحة حرب ، وان مسألة إرسال ممثلين للدول العربية وفتح قنصليات وممثليات دبلوماسية فيه لم يكن بالأمر السهل خلال تلك الفترة.

وفي خطوة منها لدعم حكومة عموم فلسطين وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة إلى حكومة عموم فلسطين لحضور أعمال الدورة التاسعة لمجلس الجامعة المنعقد خلال المدة ٣٠ تشرين الأول – ٣ تشرين الثاني ١٩٤٨[٧٥] ، وحضر رئيس حكومة عموم فلسطين أحمد حلمي عبدالباقي ، ووزير الخارجية جمال الحسيني اجتماعات مجلس الجامعة ، وأحال مجلس الجامعة بعض قضايا فلسطين وتحديدا المتعلقة بتقاعد الموظفين إلى رئيس حكومة عموم فلسطين ليناقشها مع أعضاء حكومته[٧٦].

إن القضايا التي كُلفت بها حكومة عموم فلسطين من قبل مجلس الجامعة تعكس مدى سطحية نظرة دول الجامعة ومحدودية الإمكانيات التي تتصف بها تلك الحكومة وكان لتلك النظرة أثرها في مستقبل حكومة عموم فلسطين.

مؤتمر أريحا

شعر الملك عبد الله إن اعتراف الدول العربية بحكومة عموم فلسطين ، وحضور رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي جلسات جامعة الدول العربية أيذاناً بظهور كيان سياسي فلسطيني مستقل يطيح بأماله في التوسع عبر الضفة الغربية لذا وجد في انقسام الموقف الفلسطيني حيال حكومة عموم فلسطين وسيلة مثلى في إفشالها.

جاء انعقاد مؤتمر أريحا في ١ كانون الأول ١٩٤٨ ، برئاسة رئيس بلدية الخليل أحمد علي الجعبري تماشياً مع موقف الملك عبدالله من حكومة عموم فلسطين،إذ أصدر المؤتمر عدداً من المقررات جاءت منسجمة ورغبات الملك عبدالله في السيطرة على الأراضي الفلسطينية إذ طالب المؤتمرون أن تتألف من فلسطين وشرق الأردن مملكة واحدة [٧٧] ، وان يبايع الملك عبدالله ملكا عليها وان يتم سحب الثقة من الهيئة العربية العليا وإبلاغ الجامعة العربية بذلك ، وعدم الاعتراف بحكومة غزة ، وإنها لا تمثل الفلسطينيين[٧٨] .

وأكد المؤتمرون على ضرورة إبلاغ الملك عبدالله والدول العربية والأمم المتحدة بالمقررات التي توصل إليها المؤتمر[٧٩]

تقبل الملك عبدالله قرارات المؤتمر بكل سرور؛ لأنها جاءت وفق مايتمناه ، وعبر عن ذلك قائلاً ((إنه عبء عظيم حُملتهُ وسأبذل جهدي في سبيل أداء حق هذه الأمانه التي أحملها ... وسآخذ هذه المقررات ، وأعرضها على الحكومة ولابد أن تسمعها الدول العربية وأنها ستساعد على انتشال فلسطين من كبوتها) [٨٠]

عبر مجلس الوزراء الأردني عن موافقته على مقررات المؤتمر التي جاءت بوصف البيان تعبيرا صادقا عن رغبة الفلسطينيين في الانضمام إلى شرق الأردن وهي تتفق ورغبات الحكومة الأردنية التي ستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها[٨١]

ناقش مجلس النواب الأردني في ١٣ كانون الأول ١٩٤٨، مقررات مؤتمر أريحا وقرر قبولها بالإجماع ، وحث الحكومة الأردنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الضم[٨٢]

استهجنت حكومة عموم فلسطين بشدة قرارات مؤتمر أريحا وموقف الحكومة الأردنية إزائها في برقية بعثتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،(وعدتها حركة زائفة لا يمثل القائمين فيها الرغبة الحقيقية لأهالي فلسطين في الاستقلال التام)[٨٣]

وأصدرت حكومة عموم فلسطين بلاغا رسميا شجبت فيه قرارات مؤتمر اريحا التي جاءت منسجمة ومؤيدة لقرار تقسيم فلسطين الذي رفضته الدول العربية بما فيها إمارة شرق الأردن[٨٤]

عبر عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية عن رفضه لمقررات المؤتمر واستنكر موقف الأمير عبدالله الذي ينعكس سلبا على مستقبل فلسطين[٨٥] ، ونفى أن يكون للمؤتمر أي صفة تمثيلية للشعب الفلسطيني[٨٦]

إن الغرض من تشجيع الأمير عبدالله لعقد مؤتمر أريحا هو لإيجاد سلطة فلسطينية جديدة في الضفة الغربية تكون تحت سيطرته وتنازع حكومة عموم فلسطين على أحقية تمثيل الشعب الفلسطيني الأمر الذي يؤدي إلى وجود حالة من الشقاق وعدم الاتفاق في الداخل الفلسطيني ينعكس سلباً على مستقبل حكومة عموم فلسطين من حيث استمرارية الدعم العربي لها . وبذلك نجح الأمير عبدالله إلى حد بعيد في إيجاد ورقة ضغط على الدول العربية للحد من استمرار دعمها لحكومة عموم فلسطين.

بادرت الدول العربية إلى رفض مقررات مؤتمر أريحا ، إذ عدت الحكومة المصرية مقررات المؤتمر خروجاً على الاتفاق العربي المسبق بين الدول العربية على تحرير فلسطين وان قرارات المؤتمر لا تعبر إلا عن رأي أقلية من الفلسطينيين لم يستطيعوا أن يعبروا عن آرائهم بحرية [٨٧].

وبعث الملك عبد العزيز آل سعود برسالة إلى الأمير عبدالله يرفض فيها مقررات مؤتمر أريحا وعدها لاغية كونها وضعت من قبل فئة لا تمثل الفلسطينيين[٨٨] .

أعلنت الحكومة السورية رفضها لمقررات مؤتمر أريحا كونها تهدف إلى إفشال حكومة عموم فلسطين المعترف بها من جامعة الدول العربية بصفتها ممثلة رسمية للشعب الفلسطيني[٨٩] .

وأدلى رئيس الحكومة السورية خالد العظم[٩٠]، ببيان بمجلس النواب في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٨، أكد فيه رفض مقترحات مؤتمر أريحا التي صدرت من قلة من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يملكون حرية التعبير[٩١] على حد وصفه.

وعبرت الحكومة اللبنانية عن رفضها لمقررات مؤتمر أريحا في مذكرة سلمتها إلى وزير الأردن المفوض في لبنان [٩٢]

عبر العراق عن دعمه لحكومة عموم فلسطين ورفضه لمقررات مؤتمر أريحا في مؤتمر صحفي عقده الوصي الأمير عبدالاله في ١٤ كانون الاول ١٩٤٨، بين خلاله نية الحكومة العراقية إرسال وفد إلى عمان لإقناع الأمير عبدالله بضرورة التريث بتنفيذ مقررات مؤتمر أريحا[٩٣] .وفعلاً سافر الوفد العراقي إلى عمان في ١٦ كانون الأول ١٩٤٨ ، وبذل الوفد الذي ضم كل من نوري السعيد وجميل المدفعي وجلال بابان ، جهوداً كبيرة لإقناع الأمير عبدالله بعدم الأخذ بمقررات مؤتمر أريحا[٩٤]

وعلى صعيد متصل بعث ملك اليمن الإمام أحمد ، وفدا برئاسة القاضي محمد العمري مندوب اليمن في جامعة الدول العربية إلى الأمير عبدالله ، وقد صرح المبعوث اليماني في القاهرة عقب عودته من عمان ولقاءه الأمير عبدالله ، إن حماسة الأمير عبدالله في الاستجابة السريعة لمقررات مؤتمر أريحا قد خفت الى حد كبير بفعل الجهود العربية[٩٥]

في الوقت الذي عبر الأمير عبدالله عن استجابته للوساطات العربية في عدم الأخذ بتوصيات مؤتمر أريحا ، اشترط على حكومات الدول العربية عدم تقديم أي مساعدة أو دعم لحكومة عموم فلسطين[٩٦] في محاولة منه للإبقاء على نفوذه في فلسطين بحكم وجود الفيلق العربي التابع له في الضفة الغربية من فلسطين.

وعمل الملك عبدالله على تهميش دور المفتي عندما أصدر قراراً بتعيين حسام الدين جادالله مفتياً للقدس محل الحاج محمد أمين الحسيني[٩٧].

وعلى الصعيد نفسه شجع الملك عبدالله على عقد المؤتمرات المؤيدة له والمناهضة لحكومة عموم فلسطين إذ عقد مؤتمر في رام الله في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٨، وآخر في نابلس في ٢٨كانون الأول ١٩٤٨، واستقبل الأمير عبدالله وفدا ضم منظمي المؤتمرين وأبلغوه بالمقررات التي أكدت على ضم الضفتين ، وتفعيل مقررات مؤتمر أريحا[٩٨].

انهيار حكومة عموم فلسطين

إن الظروف المحيطة بإعلان حكومة عموم فلسطين تركت أثراً مباشراً في نهاية وجود هذه الحكومة واستمرار الدعم العربي لها ، ففضلا على الموقف الأردني الرافض لوجود حكومة عموم فلسطين ، فإن ثمة عوامل كان لها دور في إقناع الدول العربية بعدم جدوى تشجيع استمرار حكومة عموم فلسطين[٩٩] .

كان لسير العمليات الحربية لصالح العصابات الصهيونية أثر واضح في مستقبل حكومة عموم فلسطين والدعم العربي لها ، عندما كثف الصهاينة هجماتهم على جنوب فلسطين حيث تواجد الجيش المصري ، ووقوع المعارك المعروفة بمعارك النقب الأولى ١٤-٢٢ تشرين الأول ١٩٤٨، والنقب الثانية ٢٢ كانون الأول حتى مطلع كانون الثاني ١٩٤٩، وأسفرت تلك المعارك عن سيطرة العصابات الصهيونية على كامل القطاع الجنوبي[١٠٠] ، من فلسطين باستثناء قطاع غزة[١٠١]الذي وصل إليه نحو مائتا ألف لأجيء فلسطيني على اثر تلك المعارك مما جعله يعاني من مشاكل اقتصادية وتزايد سكاني كبير الأمر الذي زاد من معاناة حكومة عموم فلسطين في صعوبة التعامل مع الوضع الفلسطيني الجديد [١٠٢]

جاءت اتفاقية الهدنة[١٠٣] الموقعة بين مصر و(إسرائيل) في ٢٤شباط ١٩٤٩، إيذانا بإيقاف الدعم المصري لوجود حكومة عموم فلسطين ، إذ أكدت اتفاقية الهدنة على عدم اللجوء إلى

القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية ، وإنهاء المظاهر المسلحة وكل ما يؤثر في استقرار وسلامة أمن الطرفين الموقعين على الاتفاقية[١٠٤].

إن التزام الحكومة المصرية باتفاقية الهدنة يعني أن تبسط سيطرتها على قطاع غزة مقر حكومة عموم فلسطين التي دعت في برنامجها مد سيطرتها على كل أراضي فلسطين وهو ما يتنافى واتفاية الهدنة الموقعة بين مصر و(إسرائيل) [١٠٥]، وتركت هذه الأحداث أثرها في استمرار الدعم الموجه من مصر لحكومة عموم فلسطين ,اذ تراجعت عن موقفها ,ولم يكن تراجعها بعيدا عن ضغط الحكومة البريطانية التي بعثت برقية إلى نظيرتها المصرية بهذا الخصوص[١٠٦] .

دفع موقف الحكومة البريطانية المعارض لوجود حكومة عموم فلسطين الدول العربية المرتبطة بالسياسة البريطانية إلى إيقاف دعمها لحكومة عموم فلسطين إذ دعت الحكومة البريطانية في ٣كانون الأول ١٩٤٨، إلى ضم الضفة الغربية من فلسطين إلى شرق الأردن[١٠٧].

وكانت بريطانيا ميالة إلى حصول تقارب وتفاهم أردني _ مصري ، بخصوص فلسطين ولا تريد خلافات سياسية قد تؤثر في مصالحها في المنطقة العربية[١٠٨].وتعود المعارضة البريطانية لوجود حكومة عموم فلسطين إلى أنها ترى أن تأليف الحكومة يقف بالضد من مصلحة العرب؛ لأنه يشجع اليهود لأن يطالبوا بجميع فلسطين , وأن من الخطأ الاعتراف بها لأن ذلك يناقض مشروع برنادوت الذي دعا الى ضم القسم العربي من فلسطين الى إمارة شرق الأردن، وأن اليهود يستغلون ذلك أمام الرأي العام العالمي مبينين مناهضة العرب للمشروع وطموحهم في السيطرة على كل فلسطين، كما أن تأليف حكومة خاصة لنفوذ المفتي محمد أمين الحسيني ذي (السمعة الدولية السيئة) [١٠٩] وفق النظرة البريطانية ، والذي أعلن نفسه رئيساً منتخباً للمجلس الوطني الذي يشرف على عمل حكومة عموم فلسطين وهذا من شأنه أن يسيء إلى العرب [١١٠].

وبصرف النظر عن ادعاءات الموقف البريطاني المعارض لوجود حكومة عموم فلسطين الذي يشوبه الكثير من التزييف والمخادعة وتناسيها لموقفها الداعم للصهيونية منذ صدور وعد بلفور مرورا بفترة انتدابها على فلسطين وصولاً لحرب ١٩٤٨، فإن بريطانيا لا تريد أن يظهر أي كيان سياسي جديد في المنطقة لا ترسم أو تسهم في رسم الدور المخطط له في خارطة مصالحها الكبرى في المنطقة.

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها لوجود حكومة عموم فلسطين في غزة إذ بادرت الإدارة الامريكية إلى إبلاغ زعماء الدول العربية أن إنشاء تلك الحكومة سيكون عثرة في طريق حل مشكلة فلسطين , فضلاً على اعتراض الولايات المتحدة على شخصية المفتي

بصفته زعيما للحكومة لما عرف عنه من انحياز واضح لجانب دول المحور، والعلاقة التي جمعته مع زعيمي ألمانيا وايطاليا هتلر وموسليني[١١١] .

دفعت هذه التطورات الحكومة المصرية إلى نقل مقر حكومة عموم فلسطين إلى القاهرة بالقرب من مقر جامعة الدول العربية لتتابع القضايا المتعلقة بفلسطين[١١٢]

من جانبه تابع الأمير عبدالله خطوات ضم الضفة الغربية حين استبدل في ١٦ أذار١٩٤٩، الإدارة العسكرية في الضفة الغربية بأخرى مدنية[١١٣]

وتماشيا مع سياسة التخلي العربي عن حكومة عموم فلسطين ، واستجابة لرغبات الأمير عبدالله لم تتم دعوة حكومة عموم فلسطين لحضور اجتماعات الدورة الحادية عشر لمجلس الجامعة العربية في القاهرة في ١٧ تشرين الاول١٩٤٩[١١٤]مما دفع حكومة عموم فلسطين إلى توجيه مذكرة احتجاج إلى أمانة الجامعة على تجاهلها وعدم دعوتها لحضور اجتماعات الجامعة وأشارت المذكرة أن حكومة عموم فلسطين غير ملزمة بقبول أي قرارات تصدرها الجامعة العربية لا تتفق مع الأهداف التي سبق إن ارتبطت بها الدول العربية حين دخلت جيوشها لتحرير فلسطين[١١٥] .

وفي ٢٤نيسان ١٩٥٠، قرر مجلس الأمة الأردني إقامة الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية ، في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية ، وعلى رأسها الملك عبدالله[١١٦].

هذه الإجراءات كانت كفيلة بأن تقضي بشكل نهائي على ديمومة حكومة عموم فلسطين التي لم يبقَ منها سوى رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي الذي أصبح ممثلا لفلسطين في جامعة الدول العربية منذ ٢٩ آذار ١٩٥٠، وسكرتيرها العام جميل السراج وأربعة موظفين[١١٧] ، وهم تحسين الحدث والذي عهدت إليه شؤون اللاجئين والإعانات التي تدفع لهم ، وعبد الفتاح الشريف وعهدت إليه شؤون الطلبة الفلسطينيين ، وإحسان سرور عهدت إليه مهمة تنظيم وإصدار جوازات السفر، وأديب الأنصاري لتدوين السجلات وتنظيمها[١١٨]

وتفرق وزراء حكومة عموم فلسطين إذ عمل وزير الزراعة أمين عقل موظفا في جامعة الدول العربية، وافتتح وزير الصحة عوني فريج عيادة خاصة في القاهرة ، وعمل وزير المالية ميشال ابكاريوس محاضرا في الجامعة الأمريكية في بيروت ، وعمل وزير الدفاع رجائي الحسيني مستشارا لوزارة المواصلات في المملكة العربية السعودية، وعين سكرتير الحكومة أنور نسيبة وزيرا للمعارف والدفاع في الحكومة الأردنية ، وعين وزير العدل علي حسنة نائبا لوزارة الداخلية الأردنية، وعمل وزير الداخلية جمال الحسيني مستشارا لابن سعود، وعين وزير الشؤون الاجتماعية عوني عبدالهادي سفيرا للأردن في مصر[١١٩].

يظهر هنا التعاون العربي في استقطاب أعضاء حكومة عموم فلسطين وقد جاءت هذه الخطوة لإنهاء وجود حكومة عموم فلسطين بشكل سريع وفعلي وإبعاد أعضائها عن العمل في القضية الفلسطينية وتكليفهم بمناصب رسمية مرموقة والاستفادة من خبراتهم.

وجاء قرار الجامعة العربية في ٢٣ أيلول ١٩٥٢، بمثابة المسمار الأخير في نعش حكومة عموم فلسطين والذي جاء فيه ((نظرا لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين ، بسبب الظروف الراهنة ، يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية، ويصرف له مبلغ (١٥٠٠)جنيه مصري تأمينا لنفقات مكتبه عن عام ١٩٥٢)) [١٢٠].

وبقي أحمد حلمي عبدالباقي يحضر جلسات الجامعة العربية ممثلا لعرب فلسطين حتى وفاته في ٢٩حزيران١٩٦٣[١٢١]، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية[١٢٢] التي حلت محل حكومة عموم فلسطين في تمثيل الشعب الفلسطيني[١٢٣].

الخلاصة

١- إن تشكيل حكومة عموم فلسطين عبر عن رغبة الفلسطينيين الجامحة في الوصول إلى الاستقلال، وتشكيل كيان سياسي مستقل واضح الحدود والزعامة، بعد أن أخفقت الدول العربية في القيام بدورها على أتم وجه في الوقوف بوجه الاطماع الصهيونية في فلسطين.

٢- أعلن عن قيام حكومة عموم فلسطين في ظروف استثنائية وأوضاع غير مستقرة فالحرب العربية_الصهيونية ، لم تحسم نتائجها، الأمر الذي جعل مستقبل الحكومة رهن التطورات والنتائج التي آلت إليها الحرب.

٣- اتسمت مواقف الدول العربية إزاء قيام حكومة عموم فلسطين بالتباين وتغليب المصلحة الذاتية على مصلحة فلسطين التي بقت تحظى بالأولوية في الشعارات والخطب التي يطلقها الزعماء العرب ، فحتى الدول التي دعمت حكومة عموم فلسطين نجد إن دعمها جاء تعبيرا عن التهرب من المسؤولية وترك الفلسطينيون يتحملون وحدهم مسؤولية الأحداث والتطورات في فلسطين.

٤- استطاع الفيلق العربي التابع لإمارة شرق الأردن من السيطرة على الضفة الغربية وقد تعامل الأمير عبدالله مع هذا الأمر على أنه مكسب كبير وحاول أن يربط الضفة الغربية بإمارة شرق الأردن ، ولا يتجاوب مع حكومة عموم فلسطين التي جعلت من قطاع غزة مقرا لها وادعت سيادتها على كامل فلسطين بما فيها الضفة الغربية.

٥- إن الخطوات التي تفتقد إلى التنسيق المسبق والدراسة المتأنية غالبا ما يكون مصيرها الفشل وهو الذي حدث مع حكومة عموم فلسطين إذ إن غياب الموقف العربي المساند لها ، وعدم قبول الدول الكبرى لوجودها وتحديدا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية آلتين لهما التأثير المباشر على الدول العربية ولاسيما (مصر و العراق) اللتين ساندتا حكومة عموم فلسطين في أول الأمر .

BSTRACT

The developments after Arab- Zionist first War have led the Palestinians to organize them selves to be active amid these developments. There fore ,they have form of civil agency to administrate Palestine affairs .

This agency Known as Pan-Palestine government was announced on October 1948.This government takes the responsibility for running the lands occupied lands by the Zionists after liberation.

The Current Paper attempts at showing the reasons that led the Palestinians to ask for forming a Political agency on part of Palestine land. It shows the reasons leading to emerging the pan-Palestine government. It also sheds light on Arabs position in the Palestinian war towards the emergence of that government especially (Trans-Jordan princedom , Egypt , Iraq , Syria , Lebanon and Saudi Arabic)

The Position of these countries has a clear effect on the continuity of the Pan- Palestine government and its survival .

الهوامش

(1) يوسف خوري ،المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣_ ١٩٨٩(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠،)ص٢٠٥.

(2) سياسي ولد في القدس عام ١٨٩٧ ،وتلقى تعليمه فيها ، التحق بالجامع الأزهر لدراسة العلوم الشرعية، أصبح ضابطا في الجيش العثماني إذ شارك في الحرب العالمية الأولى،شارك في مقاومة الاحتلال البريطاني لفلسطين، تولى منصب الإفتاء عام ١٩٢١،وانتخب عام ١٩٢٢ رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى، كان له دور مهم في محاربة الأطماع الصهيونية ، تولى رئاسة اللجنة العربية العليا عام ١٩٣٦، كان من القائمين على جيش الجهاد المقدس لمحاربة الصهاينة عام ١٩٤٨،ترأس منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام ١٩٥١ حتى وفاته في ٤ تموز١٩٧٤، مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني،إعداد عبد الكريم عمر (دمشق، ١٩٩٩) ص ص ١٥- ٢٣

(3) في خطوة من بريطانيا لإنهاء انتدابها على فلسطين وجهت الحكومة البريطانية في ٢ نيسان١٩٤٧ ،كتاباً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في القضية الفلسطينية ، للتفاصيل ينظر: محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية،(القاهرة ،١٩٦٧) ص٢٦٧.

(4) خليل حنش سوادي خليل الحمداني ، الأردن وقضية فلسطين ١٩٤٧-١٩٥١،أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (جامعة الموصل ، ١٩٩٩)،ص١٥٢.

(4) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٧، (بغداد، ط٧، ١٩٨٧)ص١٨٩.

(٥) الجمهورية السورية ، مجلس النواب ، الدور الأشتراعي الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة الخامسة ١٢ تشرين الأول ١٩٤٧، ص٥٤.

(7) سامي مسلم ، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢(بيروت ،١٩٧٣) ص٤.

(8) محمود فهمي النقراشي ، سياسي ورجل دولة مصري ولدعام١٨٨٨،تلقى تعليمه في الإسكندرية والقاهرة ثم لندن، شارك في ثورة١٩١٩،احد أعضاء الوفد البارزين،تولى عدة وزارات خلال حقبة الثلاثينيات والأربعينيات منها، وزارات المعارف، الداخلية ، المالية،والخارجية، تولى رئاسة الحكومة أكثر من مرة، اغتيل في كانون الاول١٩٤٨، على يد احد أعضاء الإخوان المسلمين بعد عشرين يوما على قراره بحل الجماعة،عبدالوهاب الكيالي،الموسوعة السياسية،ج٦(بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دت) ص ص ١١٣-١١٤.

(9) عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ج١(بيروت، المكتبة المصرية للطباعة،١٩٥٣) ص٣٦.

(10) انيا فرانكوس ، الفلسطينيون (بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٦٩) ص ص ٥٦-٥٧.

(11) عبد القادر المطيري، حكومة عموم فلسطين، وسعي الفلسطينيين لتمثيل الذات، مُتاح على الموقع www.alwatanvoice.com

(12) سمير عبد الوهاب عبدالكريم التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب (جامعة بغداد،١٩٨٧)ص٨٧.

(13) حمدي الباججي، سياسي عراقي ولد في بغداد١٨٨٣،درس في استنبول، والتحق بالحركة القومية

العربية ابان الحرب العالمية الاولى، عين وزيرا للاوقاف١٩٢٦،تولى رئاسة مجلس النواب العراقي١٩٤١، ورئاسة الحكومة عام١٩٤٤، توفي عام ١٩٤٨،عبدالوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية،ج٢ (بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨١) ص٥٨٢.

([14]) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية١٩٤١–١٩٥٨(بيروت،١٩٧٩)ص٢٧٧.

([15]) سميح شبيب، مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية١٩٤٨–١٩٥٠، شؤون فلسطينية،ع١٢٩،(بيروت،١٩٨٤)ص٧١.

([16]) جاك دومال، ماري لوروا، التحدي الصهيوني أضواء على إسرائيل ، ترجمة نزيه الحكيم (بيروت،١٩٦٨)ص٦٥.

([17]) دخل الجيش المصري عبر جنوب فلسطين، وسيطر الجيش السوري وجيش ألإنقاذ والجيش اللبناني،على شمال وشمال شرق فلسطين، إذ سيطر على الجليل بأكمله حتى جنوب بحيرة طبريا ، وكانت الجهة الشرقية من فلسطين نحو وسطها المنطقة المخصصة للجيش العراقي والاردني لمزيد من التفاصيل حول أحداث الحرب ينظر: شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيرا(بيروت، ١٩٩١)ص ص ٢١٩–٢٣١.

([18]) أديب صالح عبد اللهيبي، موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين١٩٤٨–١٩٦٧،أطروحة دكتوراه ، كلية التربية(جامعة الموصل ، ٢٠١٠) ص٧٦.

([19]) بشير موسى نافع، الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية(القاهرة،١٩٩٩)ص١٤٦.

([20]) المطري، المصدر السابق،ص٢

([21]) مهدي عبد الهادي، المسالة الفلسطينية،ومشاريع الحلول السياسية١٩٣٤–١٩٧٤، (بيروت،١٩٧٥)ص١٦٧.

([22]) الموسوعة الفلسطينية،المجلد الثالث(دمشق،١٩٨٤)ص٣٤٢.

([23]) جامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشؤون فلسطين ، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية١٩٤٧–١٩٥٠(القاهرة،١٩٧٤)ص ص ١٥٢–١٥٤.

([24]) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج٢(بيروت، ١٩٦٠)ص١٠١.

([25]) جامعة الدول العربية، المصدر السابق،ص١٥٤.

([26]) محمد سعيد حمدان،سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية١٩٤٨–١٩٥٦(عمان،٢٠٠٦) ص ص١٩١–١٩٢.

([27]) كانت مصر قد عبرت في وقت سابق عن معارضتها لضم جزء من فلسطين إلى شرق الأردن، حين أوضح النقراشي في لقاء جمعه مع برنادوت في ٢ أب١٩٤٨،قال فيه((إن ضم هذا الجزء من فلسطين ،إلى مملكة شرق الأردن، من شأنه أن يفسد التوازن القائم بين الأقطار العربية المجاورة لأن حل كهذا سيفسح المجال لأعداء العرب كي يشنوا عليها هجمات شعواء ويصفونها بأنها خاضت الحرب الفلسطينية لكسب الغنائم. الروسان، المصدر السابق، ص٢٨.

([28]) عبدالله التل ، مذكرات كارثة فلسطين،(د.م، ط٢ ، ١٩٩٠)ص ص٣٥١–٣٥٢.

([29]) دروزة، المصدر السابق، ص٢١٠.

([30]) عوني عبدالهادي، اوراق خاصة ، اعداد:خيرية قاسمية (بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير

الفلسطينية، ١٩٧٤)ص١٤٧.

([31]) صلاح العقاد، قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥-١٩٦٥(جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية،١٩٦٨)ص١٠٤ ؛ نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً(عمان، دار الجليل للنشر،١٩٨٥)ص ص٥٣٧-٥٣٨.

([32]) جميل مردم، سياسي سوري ولد في دمشق عام ١٨٨٨، أتم دراسته الجامعية في باريس،من القائمين على المؤتمر العربي الأول في باريس١٩١٣ ، عمل مستشارا للحكومة العربية التي شكلها فيصل في دمشق، انتخب عضوا في الجمعية التأسيسية عن دمشق عام١٩٢٨، وعضو الوفد السوري المفاوض على معاهدة ١٩٣٦مع فرنسا، ترأس اول حكومة في ٢٢كانون الاول١٩٣٦_شباط ١٩٣٨،تولى وزارات الدفاع، الخارجية والاقتصاد الوطني خلال حقبة الاربعينات ، ترك سوريا على اثر انقلاب حسني الزعيم في اذار١٩٤٩، ليقيم في لبنان ويتفرغ للتجارة والأعمال توفي عام ١٩٦٠.ينظر : عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق ،ج٢، ص ص ٩٦-٩٧.

([33]) مذكرات محسن البرازي، اعداد: خيرية قاسمية١٩٤٧-١٩٤٩(بيروت،١٩٩٤)ص١٥١.

([34]) عبدالمهدي، المصدر السابق، ص١٦٩.

([35]) أحمد حلمي عبد الباقي ، اقتصادي وسياسي فلسطيني ولد عام ١٨٨١،عمل بالبنك الزراعي العثماني، في طولكرم، اختاره الأميرعبدالله ، مستشارا للمالية وعضوا في مجلس المستشارين في أول تنظيم لإمارة شرق الأردن عام١٩٢١، اشترك في تأسيس البنك الزراعي العربي ، تولى الدفاع عن القدس عام ١٩٤٨ ،أُختير لرئاسة حكومة عموم فلسطين وبقي يشغل هذا المنصب في جامعة الدول العربية حتى وفاته في لبنان شباط١٩٦٣،عبدالوهاب الكيالي،موسوعة السياسة،ج١(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٧٩)ص٩٤.

([36]) محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين(القاهرة، دار الشروق،دت)ص٧٣.

([37]) أكدت المقترحات على عودة اللاجئين الفلسطينيين الى دياهم وتعويض غير الراغبين منهم بالعودة ، وتكون النقب من نصيب الفلسطينيين، وجعل ميناء حيفا ومطارااللد ، مشتركاً بين الجانبين، وللاطلاع على التقرير ينظر:دروزة، المصدر السابق،ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

([38]) مذكرات محسن البرازي،ص١٥١.

([39]) الرشيدات، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

([40]) المصدر نفسه،ص ص ١٥١-١٥٢.

([41]) الازعر، المصدر السابق،ص٧٦.

([42]) التل ، المصدر السابق،ص ٣٤٢.

([43]) الحمداني، المصدر السابق، ص١٥٥.

([44]) نوري عبد الحميد العاني، مشاريع تقسيم فلسطين في وثائق الممثليات العراقية في حيفا والقدس ١٩٣٦ -١٩٤٨ (بغداد،٢٠٠٢)ص٥٨٢.

([45]) الوثائق الفلسطينية، المصدر السابق، ص٤٥٤؛ دروزة، المصدر السابق، ص٢١١.

(46) United nations , cable gram dated 28 september 1948, from the premier and acting foreign secretary of all _palestine covernment to the secretary – Geneval concerning , A/ C.1/330 , 14 October 1948, متاح على الموقع: www .unispal .un.org.

([47]) أحمد عبدالرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥–١٩٤٨ دراسة وثائقية (القاهرة، ١٩٨٦) ص ١٥٥.

([48]) دروزة ، المصدر السابق ، ص٢١٢.

([49]) شارل أندرلين، أسرار المفاوضات الاسرائيلية _ العربية ، سلام أم حرب،١٩١٧حتى تشرين الأول ١٩٧٣،ترجمة صباح الجهيم (دمشق، ١٩٩٨)ص٩١.

([50]) وجهت الدعوه الى ١٥٠ شخصية من وجهاء ورؤساء بلديات ومثقفين وزعماء احزاب حضر منهم (٨٧) وتغيب (٦٣) أبدى(٢٨)منهم تأييده للمؤتمر وغالبية الذين لم يحضروا بسبب وجودهم في مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الاردني الذي حال دون حضورهم كما اشارت المذكرة التي رفعوها للمؤتمر ينظر:حسين ابوألنمل ، قطاع غزة ١٩٤٨ــ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية (بيروت، مركز الابحاث ،١٩٧٩) ص٢٢.

([51]) خيرية قاسمية، مذكرات محسن البرازي، ص ١٥٣.

([52]) الوثائق الفلسطينية ، المصدر السابق،ص٤٥٦؛ تيسير جبارة، تاريخ فلسطين(عمان،١٩٩٨)ص٣١٨.

([53]) تألف الدستور من ثمانية عشر مادة للاطلاع عليها ينظر: الوثائق الفلسطينية ، المصدر السابق،ص ص ٤٥٧–٤٥٨.

([54]) دروزة، المصدر السابق،ص٢١٢؛ مصطفى، المصدر السابق،ص١٥٥.

([55]) حسن العطار ، الوطن العربي ، دراسة مركزة لتطوراته السياسيه الحديثة (بغداد،١٩٦٦)ص٢١٤ ؛ عزت طنوس ، الفلسطينيون ماضي مجيد ومستقبل باهر ،ج١(بيروت، مركز الابحاث،١٩٨٢)ص٥١٧.

([56]) محمد علي علوبة ، فلسطين وجاراتها اسباب ونتائج (القاهرة، ١٩٥٤)ص١٤٩.؛ قاسمية، المصدر السابق،ص١٥٣.

([57]) العاني ، المصدر السابق، ص٥٨٠؛ الازعر ، المصدر السابق، ص٧٠.

([58]) محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥–١٩٦٧(القاهرة، ١٩٧٩)ص٢٤٣.

([59]) عارف العرف ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧– ١٩٥٢، ج٣(بيروت، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر،دت) ص٧٠٨.

([60]) الروسان ، المصدر السابق، ص٢٧٨.

([61]) الازعر ، المصدر السابق ، ص٧٧.

([62]) نقلا عن محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش كذلك انفجر الصراع في فلسطين، قراءة في يوميات الحرب (القاهرة، دار الشروق،ط٧،)ص٣١.

([63]) ولد في مدينة الرملة الفلسطينية١٨٨٢،أفرغته عائلته لحفظ القرآن وتلقي العلوم الشرعية،ثم انتقل الى الازهر ومكث فيه نحو تسع سنوات ، تلقى العلم من الشيخ محمد عبده حيث اهتم به وكان من ابرز

تلامذته، عاد الى فلسطين ثم انتقل منها الى الاستانة إذ اتقن فيها اللغة التركية والانكليزية والفرنسية، واخذ يحاضر في مسجد (ايا صوفيا)، عاد الى فلسطين واصدر جريدة (الجامعة الاسلامية١٩٣٢،لكن السلطات البريطانية اغلقتها نظرا لموقف الجريدة من الاطماع الصهيونية في فلسطين، التجأ بعد

حرب١٩٤٨،مع عائلته نحو الأردن، وأصبح عضوا في مجلس الأعيان الأردني في١٩٥١/٩/١، لكنه سرعان ما نحي عن هذا المنصب بسبب جرأته ينظر: موسوعة أعلام فلسطين في القرن العشرين، محمد عمر حمادة،(سوريا ، ٢٠٠٠). نقلا عن:www. alqudslana.com

([64]) د. ك. و ، البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٤٨٥٤ ، من مفوضية المملكة الأردنية الهاشمية بمصر إلى الأمانة العامة للجامعة العربية ، الرقم (٣١٤٤/١٩/١) في (١٣) كانون الأول ١٩٤٨ ، وثيقة رقم (١٢) ، ص٢١-٢٢ ؛ العقاد المصدر السابق، ص١٠٥.؛ باميلان ان سميث، فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٤،ترجمة،الهام بشارة الخوري(دمشق،١٩٩١)ص١٠٥

([65]) سليمان موسى ، أيام لا تنسى الاردن في حرب ١٩٤٨(عمان، ط٢ ،١٩٩٧)ص٤٨٩ ؛ قاسمية، المصدر السابق،ص١٥٣.

([66]) الناطور، المصدر السابق، ص١٥٨.

([67]) اندرلين ، المصدر السابق، ص٩٢.

([68]) الحمداني ، المصدر السابق ، ص ١٦٢.

([69]) العارف ، المصدر السابق، ج٣،ص٧٠٩ ؛ عبدالهادي ، المصدر السابق، ص١٧٤.

([70]) الأزعر ، المصدر السابق، ص١١٠

([71]) د.ك.و ، ملفة رقم ٥٤٤٥/ ٣١١ ، قرارات مجلس الوزراء في ١١تشرين الاول ١٩٤٨، وثيقة رقم ١٧، ص٣٦.

([72]) العارف، المصدر السابق ، ج٣،ص٧٠٦.

([73]) جريدة ام القرى(السعودية) ع ٣٢٢٢، ١٢ تشرين الاول١٩٤٨.

([74]) الازعر، المصدر السابق ،ص١١٠.

([75]) عبدالفتاح حسن ابو علية، ورفيق شاكر النشة ، المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين (الرياض ، ١٩٩٩)ص ص٣٥١-٣٥٢ ؛ حمدان ، المصدر السابق، ص١٩٩.

([76]) عبد الهادي، المصدر السابق، ص١٩٩.

([77]) ان سميث ، المصدر السابق، ص١٠٦؛ قاسمية، المصدر السابق، ص١٥٣.

([78]) نصوح بابيل ، صحافة وسياسة سوريا في القرن العشرين(بيروت ، ط٢، ١٩٨٧)ص٤١١.

([79]) عارف العارف ، النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧- ١٩٥٥،ج٤(بيروت،١٩٥٩) ص٨٧٧ ؛ جريدة الأهالي (العراقية)، ١٩٤٨/١٢/٣١.

([80]) النتل ، المصدر السابق ، ص٣٧٩

([81]) دروزة ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٣-٢١٤

([82]) النتل ، المصدر السابق، ص٣٧٩

([83]) الأزعر، المصدر السابق، ص١١٣

([84]) بابيل ، المصدر السابق، ص ٤١١

([85]) دروزة، المصدر السابق، ٢١٥.

([86]) بابيل ، المصدر السابق، ص٤١٢.

([87]) مصطفى ، المصدر السابق ، ص١٥٧.

([88]) بابيل ، المصدر السابق ، ص٤١٢.

([89]) مهنا ، المصدر السابق، ص ص ٢٤٤–٢٤٥

([90]) خالد العظم سياسي ورجل دولة سوري ، ولد عام١٩٥٠،درس الاقتصاد وامتاز بنزعتة الاستقلالية ، أستوزر اكثر من مرة، وتولى رئاسة الحكومة خلال فترة حكم فيشي،١٩٤١–١٩٤٢،وفي عام١٩٤٨ حتى اطيح به بانقلاب الزعيم ١ذار١٩٤٩، شغل في الفترة ١٩٥٥–١٩٥٨،منصب وزير الدفاع والمالية ونائب رئيس الوزراء،وبعد وقوع الانفصال عام ١٩٦١، تولى رئاسة الحكومة١٩٦٢–١٩٦٣، إذ ترك سوريا بعدانقلاب ٨ آذار ١٩٦٣، إذ استقر في بيروت وتوفي فيها عام١٩٦٥، عبدالوهاب الكيالي،موسوعةالسياسة،(بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨١)،ص٦٠٣.

([91]) الجمهورية السورية ، مجلس النواب ، الدور الاشتراعي الرابع الدورة العادية الثالثة ، الجلسة السادسة ، مذكرات مجلس النواب،ص٥٦

([92]) بابيل ، المصدر السابق،ص٤١٢.

([93]) الحسني ، المصدر السابق ، ج٨، ص٣٧

([94]) الروسان ، المصدر السابق، ص٢٧٩.

([95]) بابيل ، المصدر السابق، ص٤١٢

([96]) الحسني ، المصدر السابق ،ج٨ ، ص٣٧

([97]) ان سميث ، المصدر السابق، ص ص ١٠٦–١٠٧

([98]) الناطور ، المصدر السابق ، ص ١٦٠.

([99]) الروسان ، المصدر السابق ، ص ٢٨١.

([100]) تمكنت العصابات الصهيونية من شن حملات متتابعة استهدفت القوات المصرية في جنوب فلسطين وتمكنت من احتلال مناطق واسعة للاطلاع بالتفصيل على سير تلك الحملات ينظر : أوراق عارف العارف،المجموعة الرابعة ، أحداث رفح وماساة البدو في النقب وقطاع بئر السبع (بيروت ، مركز الأبحاث ، دت) ص ص ٩٩٠–١٠١٢

([101]) عايدة سليمة ، مصر والقضية الفلسطينية (القاهرة ، ١٩٨٦) ص ص ١٨٥–١٨٦.

([102]) الازعر ، المصدر السابق، ص ١٠١

([103]) جرى توقيع هذه الاتفاقية تحت رعاية الأمم المتحدة ،وأكدت على عدم الاعتداء بين الجانبين،وان يحتفظ كل منهما بمواقفه وعدم التطرق الى الجوانب السياسية واقتصار الهدنه على الجانب العسكري، للتفاصيل ينظر: محمود متولي، اتفاقية رودس ، بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩(القاهرة،١٩٧٤) ص ص ٢٩–٣٤.

([104]) جبارة ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢

([105]) الأزعر ، المصدر السابق، ص ١٠٢.

([106]) الحمداني ، المصدر السابق ، ص ١٦٣؛ المطري ، المصدر السابق، ص٩.

([107]) الروسان ، المصدر السابق، ص٢٨١.

([108]) مصطفى ، المصدر السابق، ص١٥٩.

([109]) تعود أسباب العداوة التي تكنها بريطانيا الى الحسيني نظرا لتزعمه المقاومة الفلسطينية بوجه الإطماع

الصهيونية ، ولعلاقته الوثقى مع زعيمي دول المحور الألماني أدولف هتلر ، والايطالي ، موسليني حيث جمعهما معة أكثر من لقاء خلال تشرين الثاني١٩٤١، خلال زيارته لكلا البلدين .لمزيد من التفاصيل ينظر : مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، المصدر السابق،ص ص ٩٣-١١٣

([110]) قاسمية ، المصدر السابق، ص١١٦.

([111]) موسى ، المصدر السابق ، ص ٤٨٣.

([112]) ابو النمل ، المصدر السابق، ص ٢٤.

([113]) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون ، دراسة في وحدة المصير او الصراع الحتمي (لندن ، دار رياض الريس ، دت)ص١٢.

([114]) دروزة ، المصدر السابق،ص٢١٨.

([115]) الازعر ، المصدر السابق، ص١١٦.

([116]) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٤٦٨٥/ ٣١١، قرارات مجلس الجامعة العربية بخصوص ضم الملك عبدالله الضفة الغربية إلى الأردن و٧٤، ص١١٧ ؛ علوبة ، المصدر السابق ،ص١٥٤.

([117]) حمدان ، المصدر السابق، ص٢٠٠.

([118]) العارف ، المصدر السابق، ج٣، ص٧١١.

([119]) المصدر نفسه.

([120]) المطيري ، المصدر السابق،ص١٠

([121]) المصدر نفسه

([122]) منظمة التحرير الفلسطينية،أقر المؤتمرون في ختام انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد خلال المدة (١٣-١٦) كانون الثاني١٩٦٤،تكليف أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية ،بإجراء اتصالات مع الشعب الفلسطيني والدول العربية،لتنظيم الشعب الفلسطيني، وأجرى الشقيري اتصالات عديدة وعقد المؤتمر الفلسطيني في القدس خلال المدة ٢٨أيار-٢حزيران١٩٦٥،إذ تم خلاله إقرار النظام السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي اختتام جلسات مؤتمر القمة العربي الثاني في١١أيلول ١٩٦٥ والذي عقد في الإسكندرية رحب المؤتمرون بقيام منظمة التحرير الفلسطينية. ينظر: علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية١٩٦٥-١٩٧٣،أطروحة دكتوراه كلية التربية ابن رشد،(جامعة بغداد،٢٠٠٤)ص ص ٢٧١-٢٧٢.

([123]) الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، ص٣٤٣.